

تركيا هل تُعدّ بلداً آمناً؟

لا يمكن اعتبار أيّ بلدٍ «آمناً». فهذا ما تنصّ عليه الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي تفرض النظر بكلّ طلب لجوء على حدة إذ أنّ كلّ حالة فريدة من نوعها. من هنا، يشير وصف بلد ما بـ«بلد المصدر الآمن» على عدم وجود أيّ خطر من الاضطهاد وعلى قيام احترام دولة القانون. كما ويمكن تصنيف بلدٍ «آمن» على أنه «بلد ثالث آمن» حيث أنّ طالبي اللجوء الذين مرّوا عبر البلد المذكور قد يتمّ إرجاعهم إليه بسبب الإجراءات المتعلقة بطلبات لجوئهم التي تتماشى مع معايير القانون الدولي والأوروبي الخاصّ باللاجئين.

إنّ اعتماد مفهوم «الآمن» كأداة للنظر في حالات اللجوء قد يحمل عواقب وخيمة على الحقوق التي يتمتع بها طالبي اللجوء (الرجاء النظر إلى موجز سياسات بلد المصدر الآمن) مثل الإجراءات المستعجلة والإستئناف دون توقيف، منها إزالة الملفّ قبل أن يُتخذ قرار نهائي بحقه، وازدياد الصعوبة في إثبات حالة طلب اللجوء التي من المرجح أن تُرفض إن لم يتمّ عدم قبولها من قبل البلدان الثالثة الآمنة.

في سبتمبر (أيلول) ٢٠١٥، اقترحت المفوضية الأوروبية مسودة مشروع لإنشاء قائمة مشتركة للاتحاد الأوروبي ذكرت فيها بلدان المصدر الآمنة التي ضمت الدول التالية المدرجة في الملحق: ألبانيا، البوسنة والهرسك، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، كوسوفو، مونتينيغرو، صربيا وتركيا. ومن المسلمّ به أنّ الدول الأعضاء الثانية عشر التي اعتمدت هذه القائمة لم تُجمع على اعتبار أيّ من هذه الدول المذكورة على أنها آمنة باستثناء تركيا التي اعتبرتها بلغاريا أنها بلد مصدر آمن. هذا يشير إلى أن تحديد البلدان الآمنة لا يستند بالفعل على معايير موضوعية. وبتاريخ ١٨ مارس (آذار) ٢٠١٥، أبرم اتفاق بين رؤساء دول الاتحاد الأوروبي وتركيا ينصّ على إمكانية إعادة طالبي اللجوء إلى تركيا بشرط أن يتمّ معالجة المطالبة باللجوء وفقاً للقانون الدولي هناك.

إنّ كلّ من الجمعية الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان (AEDH)، الأورو-متوسطية للحقوق (EuroMed Rights)، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) يعارض اعتماد مفهوم «الآمن». في حالة تركيا، تؤكد منظماتنا، استناداً إلى معلومات مباشرة مستقاة من المصدر الأوّل قامت بجمعها، أنّ تركيا بلد غير آمن، أكان بالنسبة إلى المواطنين الأتراك أنفسهم، أو المهاجرين واللاجئين. وممّا يزيد في ذلك صحّة هو تجدد النزاع المسلح بين الدولة وحزب العمال الكردستاني (PKK) في المناطق الكردية منذ شهر يوليو (تموز) ٢٠١٥ الذي شهد نزوحاً داخلياً لأكثر من ٣٥٠,٠٠٠ شخص، بالإضافة إلى تبعات النزاع في سوريا على الأراضي التركية التي تشردّ إليها أكثر من ٢.٥ مليون لاجئ.

قمع أيّ شكل من أشكال المعارضة

منذ شهر أغسطس (أيلول) ٢٠١٥:

صراع مميت في المناطق الكردية

- تمّ تأكيد فرض ٦٥ حظر تجوّل مفتوح وعلى مدار الساعة في ٢٢ حيّ على الأقل في ٧ مدن في جنوب شرق تركيا (بين أغسطس ٢٠١٥ و أبريل (نيسان) ٢٠١٦).
- تتأثر ١,٦ مليون نسمة مباشرة بهذا الصراع.
- فقد ٣٣٨ مدنيين حياتهم (من بينهم ٧٢ طفلاً، ٦٩ امرأة و ٣٠ شخصاً فوق ال ٦٠ من العمر).
- إنّ سيارات الإسعاف والطواقم الطبية غير مخوّلة الوصول إلى المناطق المتضرّرة.
- تعمل القوات الخاصة من دون أيّ تعريف عنها، مستخدمةً المستشفيات والمدارس كمراكز عسكرية.
- لا يُسمح للسكان بانتشال الجثث من الشوارع ودفنها، فتبقى مرمية لأسابيع أحياناً.
- هناك أكثر من ٣٠ مزاعم تعذيب أثناء فترة الحجز، ولكن لم يجري أي تحقيق حتى الآن.
- إنّ المعارضة السياسية، بما في ذلك أعضاء من البرلمان، عرضةً لحملة التشهير والتهديد من قبل حزب العدالة والتنمية التركيّ AKP (وهو الحزب الحاكم).
- تجري عمليات ترهيب واعتقال تعسفي وملاحقة قضائية لعشرات من المحامين والنقابيين وموظفي المنظمات غير الحكومية المناصرة للحقوق، معظمهم بموجب قانون مكافحة الإرهاب.
- إنّ حوالي ٤٠ صحفيّ هم رهن الاعتقال اليوم، من بينهم ٢٣ صحفيّ كرديّ بينما ٤٦ آخرين يواجهون محاكمة قضائية، وعددٌ إضافيّ وقع ضحية الإعتداء الجسديّ أثناء تأدية عمله. وقد تمّ مؤخراً سجن أو ترحيل الصحفيين الأجانب وأؤلئك العاملين لدى وسائل الإعلام الأجنبية.
- يتمّ التصديّ بالقوة لمظاهرات الاحتجاج وهي محظورة بشكلٍ منهجي، وتنتج عنها الإعتقالات والإصابات والوفيات في بعض الأحيان.

مقتل مدافعين عن حقوق الإنسان

- جرى إغتيال محمد طاهر أوشي، رئيس نقابة المحامين في ديارباكر، وعضو جمعية حقوق الإنسان، ومؤسس مؤسسة حقوق الإنسان في تركيا، في ٢٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٥.
- تمّ مقتل أربعة صحفيين سوريين على يد تنظيم الدولة الإسلامية ISIS في تركيا منذ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٥ وهم: إبراهيم عبد القادر، فراس حمادي، ناجي الجرف، ومحمد زاهر الشرق.

أكاديميون من أجل السلام

- فُتِحَت التحقيقات الإدارية ضدّ الألفي (٢٠٠٠) أكاديمي الذين وقّعوا على بيان بعنوان «لن نكون طرفاً في هذه الجريمة» في شهر يناير (كانون الثاني) يتندّد بالعنف الذي تمارسه الدولة في جنوب شرق البلاد.
- قام الرئيس أردوغان بتعريفهم بـ«ريكة الإرهاب الخامسة»، وتمّ اعتقال ٢١ شخص من الموقعين على البيان خلال الـ٤٨ ساعة التي تلت صدور البيان.
- اتُّهم أربعة أكاديميين بـ«الترويج للإرهاب» بحسب قانون مكافحة الإرهاب، وتمّ حجزهم لأكثر من شهر. وأُفرج عنهم في ٢٢ أبريل ٢٠١٥، وهم يحاكمون اليوم «لإهانتهم القومية التركية» (المادة ٣٠١ من قانون العقوبات).

إنعدام الضمانات الإجرائية وعدم استقلالية القضاء

- تتمّ الملاحظات القضائية بموجب قانون مكافحة الإرهاب من خلال المحاكم الخاصة التي لا تضمن الحقوق الأساسية للمرافعة وقد قبض على العشرات من المحامين ومحاكمتهم لممارستهم واجبهم المهني لا غير.
- دمّرت الإصلاحات الأخيرة بشكلٍ بالغ استقلالية القضاء، ولا سيما بعد تغيير بنية المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين.
- قد يدوم الاحتجاز الذي يسبق قيام المحاكمة فترة ستّ سنوات.
- يعطي إصلاح شهر أبريل ٢٠١٥ المتعلّق بـ«التدابير الأمنية الداخلية» صلاحيات واسعة لضباط الشرطة بالتفتيش والاعتقال بدون أمر قضائي، ويسهّل عمليّة استخدام الأسلحة.

المهاجرين واللاجئين

- دخل قانون جديد خاص بالأجانب والحماية الدولية حيّز التنفيذ منذ شهر أبريل ٢٠١٤ بحيث لا يمكن اعتبار طالبي اللجوء غير الأوروبيين كلاجئين في تركيا (ما يحدّد من النطاق الجغرافي لاتفاقية جنيف لعام ١٩٥١).
- لا يحصل المهاجرون على حقوقهم الإقتصادية والإجتماعية.
- تقتصر الحماية المؤقتة المتوفرة على اللاجئين القادمين من سوريا دون سواهم من جنسيات أخرى.
- يتمّ ترحيل اللاجئين قسرياً من تركيا إلى سوريا.
- يجري إعتقال تعسفي للاجئين من سوريا.
- يتلقّى نشطاء حقوق الإنسان السوريين المقيمين في تركيا تهديدات من أطراف في النزاع السوريّ.
- يُحرّم اللاجئون الذين تمّ إرجاعهم من اليونان حق توكيل محام أو الاتصال بمنظمة غير حكومية، كما يُحتجزون لدى وصولهم إلى تركيا.

لمزيد من المعلومات

[الجمعية الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان \(AEDH\)، الأورو-متوسطية للحقوق، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان \(FIDH\): البلدان 'الأمّنة': حرمان من حقّ اللجوء](#)

[تقرير الأورو-متوسطية للحقوق والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان \(FIDH\) عن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في تركيا: تقرير مشترك \(يناير ٢٠١٦\)](#)

[إصدارات الأورو-متوسطية للحقوق عن تركيا](#)

[إصدارات عن الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان \(FIDH\)](#)

جمعية هلسنكي للمواطنين: <http://www.hyd.org.tr/en>

مؤسسة حقوق الإنسان في تركيا: <http://en.tihv.org.tr>

جمعية حقوق الإنسان في تركيا: <http://en.ihd.org.tr/>



EuroMed Rights
EuroMed Droits
الأورو-متوسطية للحقوق

